مقدمـــــــــــة

تأخذ البلدية صفة اللامركزية الإدارية بمعنى الإستقلالية الإدارية مع إمكانية التصرف في الشؤون الإدارية المتعلقة بالإقليم المحلي ، وكل مايخص انشغالات المواطنين في تراب الإقليم المحلي تتأسس على أساس خدمتهم ورعاية مصالحهم وتلبية حاجياتهم ،هذا الذي جعل المشرع الجزائري يخول له بعض الصلاحيات والمهام التي تمارسها في إطار الأعمال التي تمارسها هذه الإدارة وتشمل التهيئة العمرانية والتخطيط والتجهيز حيث تضع مخطط تنموي يخص الإقليم المحلي ، وفي المجال الإجتماعي تقوم بالتكفل بالفئات الإجتماعية المحرومة ومد يد المساعدة لها في مجالات الصحة والتشغيل والسكن والتعليم ،أما في مجال الاقتصادي حيث يوكل لها القيام بكل مبادرة أو عمل من شأنه تطوير الأنشطة الإقتصادية المسطرة في المخططات التنموية ،وكذا إنشاء مؤسسات عامة ذات طابع اقتصادي تتمتع بالشخصية المعنوية .

وتتشكل إدارة الولاية من المجلس الشعبي الولائي الذي يعتبر جهاز مداولة على مستوى الولاية ويعتبر الأسلوب الأمثل للقيادة الجماعية والصورة الحقيقية التي بموجبها يمارس سكان الاقليم حقهم في تسييره والسهر على شؤونه ورعاية مصالحه ، ومن بين الوظائف التى تمارسها إدارة الولاية على البلدية هي الرقابة الإدارية او بمفهوم القانون الوصاية والتي تتمثل في الإجراءات والممارسات والمتابعة التي تقوم بها الإدارة الولاية وعلى رأسها الوالي على الادارة المحلية (البلدية) كهيئة منتخبة ممثلة لسكان المجتمع المحلي ،وكذالك على أعضاء الإدارة المحلية وأيضا على أعمال الإدارة المحلية ، فالرقابة الإدارية على البلدية كهيئة منتخبة من خلال حلها عن طريق إنهاء وجودها قبل النهاية الطبيعية لمدتها وهو أخر مظاهرها الرقابة الإدارية على البلدية ، أو توقيف عملها ، أما الرقابة الإدارية على أعضائها فتكون أما المصادقة على المشاريع وخطط البلدية والذي يعكس القبول والموافقة على ذلك الخطط ، وهنالك الرفض والتي تعني عدم الموافقة على خطط ومشاريع البلدية من طرف ادارة الولاية .

وفي هذا السياق تم إعداد مذكرة أين انصب ميدان البحث على ثلاث بلدية وهي: (فيض البطمة – عمورة – أم العظام) بولاية الجلفة، التي تم فيها اجراء البحث الميداني حيث قسمنا دراستنا إلى خمسة فصول وهي :- الفصل الأول يتضمن الاطار المنهجي للدراسة بحيث تم فيه تحديد أسباب اختيار الموضوع، أهمية الدراسة والهدف منها، مع تقديم تعريف إجرائي لكل مفهوم ثم مقاربة سوسيولوجية للموضوع ثم اقتراح بعض الدراسات السابقة.

- أما الفصل الثاني فقد تناولنا فيه الرقابة الإدارية وتم التعريف بمستلزمات وآليات التنفيذ للرقابة ومعايير تقسيم النظام الرقابي وكذا الإجراءات التطبيقية وفعالية هذا النظام الرقابي.

- والفصل الثالث تم التطرق إلى مايسمى بالإدارة المحلية للبلدية وتطرقنا الى مفهومها وتطور نظامها والتعريف بالمجلس الشعبي البلدي وكذا مهام وكيفية تعيين رئيس المجلس الشعبي البلدي وصلاحيته واختصاصه وكذا مفهوم إدارة البلدية ومصالحها ومن تم تطرقنا إلى الرقابة المطبقة على إدارة البلدية .

- والفصل الرابع تم فيه تحديد المنهج المتبع وتقنيات البحث الميداني، وكذا أطر ومجالات الدراسة .

- أما الفصل الخامس تم فيه عرض وتحليل الاستبيان والتي قسمت إلى ثلاث محاور يتمثل المحور الأول : البيانات الشخصية لمجتمع البحث والمحور الثاني :الرقابة الادارية ومدى فعاليتها مع العضو في اعمال البلدية ،والمحور الثالث عمل الرقابة الادارية على تقييد الاستقلالية المالية للبلدية ،

لنصل في الأخير إلى استنتاج عام تضمن نتائج عامة وخاصة بالفرضيات الجزئية والفرضية العامة، ثم أنهينا الدراسة بخاتمة عامة.